توظيف التحليل المقطعي في تفسير الظواهر اللغوية
دراسةٌ نقديّةٌ

Employing Segmental Analysis in Interpreting Linguistic Phenomena- a Critical Study

أ.د. عمر رشيد شاكر

Prof. Dr. Omar Rasheed Shaker

جامعة سامراء – كلية الآداب

Samarra University - College of Arts

E-mail: dr.omar1398@gmail.com

الكلمات المفتاحية: المقطع، التحليل المقطعي، تفسير الظواهر اللغوية، اللغات المقطعية، اللغات غير المقطعية، أصول التحليل الصوتي، منهج علماء العربية .

Keywords: Syllable – Syllabic Analysis – Interpretation of Linguistic Phenomena – Syllabic Languages – Non-Syllabic Languages – Foundations of Phonetic Analysis – Methodology of Arab Linguists.

الملخص

يُناقشُ هذا البحثُ مسلَّمةً من المسلّماتِ العلميّةِ عند جمهورِ الدّارسينَ المحدثينَ وهي : توظيفُ التّحليلِ المقطعيّ في تفسيرِ الظواهرِ اللغويّةِ عامّةً وفي تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ العربيَّةِ على نحوٍ خاصّ ، وينقدُها ، ويرى أنَّ ثمّةَ مسائلَ علميَّةً تسوّغُ هذا النّقدَ ، منها : أنَّ التّحليلَ المقطعيَّ لم يكنْ موضعَ تسليمٍ في الدّرسِ الذي ابتكره وهو الدّرسُ اللغويُّ الغربيُّ الحديثُ ، بل ظهرَ قسمٌ من الدارسينَ ناقدينَ له ورافضينَ الاستنادَ إليه ، ومنها : أنَّ حملَ جميعِ اللغاتِ على إجراءِ التحليلِ المقطعيّ لها ، ثم توظيفَ هذا التّحليلِ في تفسيرِ الظواهرِ اللغويّةِ أمرٌ في تكلّفٌ علميٌّ واضحٌ ، ذلك أنَّ من اللغاتِ ما هو ليس مقطعيّاً كالعربيَّةِ مثلاً .

Abstract

This research discusses a scientific axiom held by the majority of modern scholars: the use of segmental analysis to explain linguistic phenomena in general, and Arabic linguistic phenomena in particular. It criticizes it, and argues that there are scientific issues that justify this criticism. Among these are: that segmental analysis was not accepted in the study that pioneered it, namely modern Western linguistics. Rather, a group of scholars emerged as critics of it and refused to rely on it. Among these are: that forcing all languages to undergo segmental analysis, and then employing this analysis to explain linguistic phenomena, is a matter of clear scientific conceit, since some languages, such as Arabic, are not segmental. Moreover, Arab linguists and non-linguists were familiar with syllabic analysis, but they did not employ it to explain linguistic phenomena..

المقدمة

الحمد للهِ ربِّ العالمين ، والصّلاة والسلام على سيّدِنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين ، وبعد :

فتُعدُّ اللغةُ نسـيجاً صـوتيّاً متّصـلاً غيّرَ مجزّأٍ إلى أجزاءٍ مختلفةٍ ، وذلك في عُرفِ غيرِ اللغويّ ، إذ إنَّ مسـتعملَ اللغةِ لا يبغي من اسـتعمالِها غيرَ بعدِها التّواصـليّ وأنْ تكونَ حاملةً للمعنى الذي يرومُ إيصاله للمتلقّي القريب أو البعيد أو المعني الذي يروم تدوينه وتسجيله .

أمّا الباحثُ اللغويُّ فإنَّ تعاملَه مع اللغةِ يكتسبُ بعداً جديداً فضلاً عن البعد التواصلي أو التداولي الذي يشـترك فيه مع غيرِهِ ، فهو يسـعي – فيما يسـعى إليه – إلى تحليلِ هذه الكتلةِ الصـوتيّةِ التي تُنطقُ وتكتبُ ويُنقلُ من خلالِها المعنى ، وهو يبغي في تحليلِهِ هذا إلى كشـفِ حقيقةِ الظاهرةِ اللغويّةِ والدّخولِ في منطقةِ تفسـيرِها وبيانِ الأسـبابِ التي تقفُ وراءِ ظواهرِها المختلفةِ .

وما من درسٍ لغويّ قديمٍ أو حديثٍ ظهرَ خالياً من صـورٍ متعدّدةٍ ومناهجَ مختلفةٍ في تحليل هذه الكتلةِ الصّوتيّة التي تسمّى اللغة ، ولو نظرنا إلى درسنا اللغويّ العربيّ لوجدنا مناهجَ واضـحةٍ في التحليلِ الصّـوتي قالها القدماءُ على النحو الذي يتناسـبُ مع رؤيتِهم اللغويّةِ ، وقالها المحدثونَ على النحوِ الذي يتناسبُ مع المنطلقاتِ الخاصّةِ بالدراسات اللغويّةِ الحديثة .

ويشـيرُ الدّارسـون المحدثونَ إلى أنَّ التحليل الفونولوجي للغة يسـير في اتّجاهاتٍ مختلفةٍ أو في اتّجاهين متخالفينِ ، اتّجاهٍ اسـتنباطيّ تحليليّ ينتقلُ من الكلِّ إلى الجزءِ ، واتّجاهٍ تركيبيٍّ ينتقلُ من الجزءِ إلى الكلِّ (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ١٦١ حـ (٢)).

ولعلَّ من مخرجاتِ الاتّجاه التركيبيّ الذي يسيرُ في تحليل اللغةِ من البسيطِ إلى المركّبِ هو تقسيمُ الوحدات الصوتيّة اللغويّة إلى (عمر، ٢٠٠٦، الصفحات ١٦١-١٦٣) :

١- **الفونيم phoneme .**
٢- **المقطع syllable .**
٣- **مجموعة النبر stress group .**
٤- **المجموعة النغميّة tone group .**
٥- **المجموعة النفسية breath group .**
٦- **الجملة الفونولوجية phonological sentence .**

وأمام هذا التّصـنيف برز (المقطع) مرحلةً من مراحلِ تحليل اللغةِ تحليلاً صـوتيّاً يرى أنَّ ثمّة مرحلةً هي أصـغرُ منه هي مرحلةُ الوحدة الصـوتيّة التي سـميت بـــ (الفونيم) ، وثمّة مراحلُ أخرى هي أكبر من المقطع وهي التي نراها في سلسلةِ المراحلِ السابقةِ ، وبين هذه وتلك

يستقرّ (المقطع) مرحلة من مراحل تحليل الكتلة الصوتية التي ننطقها ونسمعها والتي نستعملها في نقل المعنى وهي اللغة .

وليس من وُكْدِ هذا الفصلِ الوقوفُ عند مفهوم المقطع أو خصائصِهِ في العربيَّةِ أو غيرِها ، فأبحاثُ الدّارسينَ العربِ أو غيرِهم لم تبقِ شيئاً لباحثٍ عن جِدّةٍ في هذا البابِ ، فتناولُه منذ عهدٍ مبكّرٍ في الدّراساتِ اللغويّةِ الحديثةِ بسطَ القولَ في مفهومِهِ وخصائصِهِ وطريقةِ تكوّنِهِ في اللغاتِ عموماً ومنها اللغة العربيّةِ .

ولكنَّ القضيّةَ الرئيسةَ التي يسعى هذا الفصلُ في سبيل بحثِها ومناقشتها هو ما شاعَ اليومَ في الدرسِ اللسانيّ العربيّ الحديثِ من دخول التحليل المقطعي عنصراً مفسّراً للظواهرِ اللغويّةِ في العربيَّةِ في أبوابٍ قدّمَ علماءُ العربيَّةَ منهجاً في تفسيرِها وتحليلِها منطلقاً من رؤيتِهم لخصائصِ العربيّةِ ومتماشياً مع منهجِهم في التحليل الصوتيّ لظاهرةِ اللغةِ عموماً والعربيَّةِ على نحوٍ خاصّ .

ومن أجلِ ذلك رأينا أن الوقوفَ عند هذه الرؤيةِ الجديدةِ التي شاعت عند الدارسين المحدثين ونعقد موازنةً بينها وبينَ تفسير علماء العربيَّةِ للظواهر اللغويّةِ ليتبيَّن لنا حقيقةُ هذا الجديد ولنحاول اكتشافَ الرؤية التفسيرية التي كانت تحكم تفكير علماء العربيَّةِ لنرى أكانت تصدر عن رؤية منهجيّةٍ وإدراكٍ لخصائصِ العربيَّةِ ونظُمِها في تكوين السلسلةِ الصّوتيَّةِ فيها .

وأحسبُ أنَّ معالجةَ مثلِ هذا الأمر يعدُّ ملمحاً تأسيسيّاً واضحاً في مباحثِ علمِ الصرفِ الصّوتي فمن أجل ذلك رأينا تضمينه أبحاثَ هذا الكتاب .

وقد جاءت مباحثُهُ مقسّمةً على النّحوِ الآتي :

المبحث الأول : المقطع : مفهومُهُ ، وفلسفتُهُ ، وأسسه

المبحث الثاني : المقطع والتحليل المقطعيّ في التّراثِ العربيّ

المبحث الثّالث : بينَ نقدِ التّحليلِ المقطعيّ وتأصيلِ التّحليلِ الصّوتيّ العربيّ

المبحث الأول

المقطع

مفهومُهُ ، وفلسفتُهُ ، وأسُسه

المطلب الأول – مفهومُ المقطع

مرَّ تعريفُ المقطعِ بتطوُّراتٍ واضحةٍ في الدّرسِ اللسانيّ العربيّ الحديث ، وكانت هذه التطوّراتُ متساوقةً مع التطوّراتِ التي مرَّ بها هذا الدّرسُ ، والناظرُ في النّصوصِ العربيَّةِ الأولى يلمحُ أنَّ تعريفَ المقطعِ فيها كان يجمعُ بينَ الإشاراتِ إلى مفاهيمَ عامّةٍ غيرِ محدّدةٍ والنّصّ على بعضِ النّظراتِ التفصيليّةِ الفسلجيّةِ والنّطقية ، يقول الدّكتور تمّام حسّان : ((والمقاطعُ تعبيراتٌ

عن نَسَـقٍ منظّمٍ من الجزئيّاتِ التّحليليّةِ أو خفَقاتٍ صـدريّةٍ في أثناءِ الكلامِ أو وحداتٍ تركيبيّةٍ أو أشكالٍ وكمّيّاتٍ معيّنةٍ)) (حسان ، ١٩٥٥، صفحة ١٣٨).

وحينَ عُني الدّرسُ الصّوتيُّ العربيُّ الحديثُ بالتأطيرِ لدراسةِ الأصواتِ اللغويَّةِ في بعدَيها : الفونوتيكي و الفونولوجي ، نصّ على بيانِ مفهومِ المقطعِ بحسـبِ هذه الثنائيّةِ المنهجيَّةِ ، فجاءَ تعريفُ المقطع بحسـب الاتّجاه الفونوتيكي على هيئةِ تعريفاتٍ متعدّدةٍ دوّنها الدّكتور أحمد مختار عمر ، منها (عمر، ٢٠٠٦، الصفحات ٢٨٤-٢٨٥) :

((تتابع من الأصـوات الكلامية ، له حدٌّ أعلى أو قمة إسـماعٍ طبيعية (بغضّ النظرِ عن العواملِ الأخرى مثل النبر والنغم الصّـــوتيّ) تقعُ بين حدّين أدنيينِ من الإســـماع)) ، واصطلحَ بعضُ الدّارسينَ على أنَّ هذا التّعرفَ يقعُ ضمن ما أسماه بالرؤيةِ الإدراكية ، فـــ((من حيث الإدراكُ والتّلقّي فإنَّ المقطعَ يُحّدُ بكونِهِ مجموعةً صـوتيَّةً تحوي قمّةَ إسماعٍ ذات حجمٍ أعظمَ وتقعُ بينَ حدّينِ أضعفَ من حيثُ الإسماع)) (بركة ، ١٩٨٨، صفحة ٩٧)

((وحدةٌ من عنصرٍ أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة : قمة إسماع أو بروز)).

((ومن اللغويين من ركّز أكثر على الناحية الفســـيولوجية – فعرّفَ المقطع على أنّه : نبضــةٌ صـدريَّة ، أو : وحدة منفردة لتحرّك هواء الرّئتينِ لا تتضـمّن أكثر من قمّةٍ كلاميَّةٍ ، أو : قمّة تموّج مسـتمرّ من التوتّر في الجهاز العضـليّ ، أو : نفخة هواء من الصّـدر)) ، وقد برهن غرامون أنَّ المقطعَ ينتجُ بسبب توتّرٍ متزايدٍ لعضَـلاتِ الصّدر يليه انفراجٌ وتراخٍ (بركة ، ١٩٨٨، صفحة ٩٧).

وأمّا تعريف المقطع بحسبِ الاتّجاه الفونولجي فإنَّ للمقطعِ – أيضاً – سلسلةً من المفاهيم التي قدّمها هذا الاتّجاه ، وهي تلتقي مع الرؤيةِ الفونولوجية التي ترى دراسـةَ الصّـوتِ اللغويّ بعد انتظامِهِ في السـلسـلةِ الكلاميَّةِ ، ومن أبرز هذه التّعريفاتِ الفونولوجية للمقطع التي دوّنها الدكتور أحمد مختار عمر، هي (عمر، ٢٠٠٦، الصفحات ٢٨٥-٢٨٦) :

((وحدةٌ في كلِّ لغةٍ على حدةٍ ، وحينئذٍ لا بدَّ أنْ يشيرَ تعريفُ المقطعِ إلى عددِ التتابعاتِ المختلفة من السّـواكن والعلل بالإضـافةِ إلى عدد من الملامحِ الأخرى مثل الطّول والنّبر والنغم ، أو إلى علل مفردة أو سـواكن مفردة تعتبر في اللغة المعينة كمجموعة واحدةٍ بالنسـبةِ لأيّ تحليلٍ آخرَ)) .

ويراعي التّعريفُ الفونولوجي للمقطع نظـامَ كـلِّ لغـةٍ على حـدةٍ ، ويقرُّ أنْ لا تعريفَ فونولوجيّاً عامّاً للمقطعِ يصلحُ في كلِّ اللغاتِ (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨٦).

ومن التعريفات الفونولوجية للمقطع (عمر، ٢٠٠٦، الصفحات ٢٨٦-٢٨٧) :

((الوحدة التي يمكن أن تحملَ درجة واحدةً من النبرِ ، كما في اللغة الإنجليزية ، أو نغمة واحدة كما في كثير من اللغات النغميّة)) .

((وحدة تحتوي على صوت علة واحد – واحد فقط – (أي : صائت) ، إمَّا وحده أز مع سواكن (صوامت) بأعدادٍ معيّنةٍ وبنظامٍ معيّنٍ)) .

وإذا كانت هذه التّعريفاتُ شائعةً في الدّراساتِ التي تناولت البحثَ الصّوتيَّ النّظريَّ فإنَّ الدّراسات الحديثة والمعاصرة التي اقتربت أو عُنيت بالجانب الصوتيّ التّطبيقيّ – أو تلك التي شرعت بالتّحليل الصّوتي للظواهر اللغويَّةِ المختلفةِ– كرَّر بعضُها المفاهيم السّابقة محاولاً الجمع بين المنحيينِ الفونوتيكي والفونولوجي في تعريفِ المقطع ، على نحو ما نجد عند الدكتور عبدالصبور شاهين ، الذي قال : ((والمقطع كما يجب أن نتصوّرَه هو : مزيجٌ من صامتٍ وحركةٍ ، يتّفق مع طريقةِ اللغةِ في تأليف بنيتِها ، ويعتمدُ على الإيقاعِ التّنفّسي ، فكلُّ ضغطةٍ من الحجابِ الحاجزِ على هواءِ الرّئتينِ يمكنُ أن تنتجَ إيقاعاً يعبر عنه مقطعٌ مؤلّفٌ في أقلِّ الأحوالِ من صامتٍ وحركةٍ : ص + ح)) (شاهين ، ١٩٨٠ ، صفحة ٣٨) .

وحاولت بعضُ الدراسات الصوتية (التطبيقية) المعاصرة أن تقدّمَ تعريفاً للمقطعِ يراعي إمكان توظيفهِ على نحوٍ دقيقٍ في التّحليلِ المقطعيّ للكلمةِ العربيّةِ فكان من ذلك التّعريفُ الدّقيق الذي قدّمه الدكتور حسام سعيد النعيمي في مقدمة إحدى دراساتِهِ التي عرّفَ فيها المقطع قائلاً : ((المقطع : وهو وحدةٌ صوتيّةٌ تبدأ بصامتٍ يتبعه صائتٌ وتنتهي قبل أول صامتٍ يردُ متبوعاً بصائتٍ ، أو حيثُ تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيءِ القيد)) (النعيمي، ١٩٨٠، صفحة ٨).

ويرى الدكتور عبدالعزيز الصيغ أنَّ تعريف الدكتور حسام النعيمي للمقطع أكثرُ التعريفات تقييداً لمعنى هذا المصطلحِ الصّوتيّ ، وهو – على وفقِ ما يراه – تعريفٌ جامعٌ مانعٌ (الصيغ ، ١٩٩٨، صفحة ٢٧٨)، ويؤيّد أستاذُنا الدكتور غانم قدوري الحمد وصفَ تعريفِ الدكتور النعيمي بهذا الوصفِ بالنسبة إلى المقطعِ في العربيَّةِ ، ولكنّه يبدي تُجاهَه وتُجاهَ غيرِهِ من التعريفاتِ المقدّمةِ للمقطعِ سلسلةً من الملاحظاتِ النقديَّةِ ، ويرى أنَّ ملاحظةَ هذه التعريفات تُمكّنُ الباحثَ من تقديمِ تعريفٍ أكثرَ دِقَّةً للمقطعِ مع مراعاةِ نظامَ المقطعِ في العربيَّةِ ، فيرى أنَّ المقطعَ يُمكن تعريفُهُ بأنَّه :((مجموعة أصواتٍ تُنتجُ بضغطةٍ صدريَّةٍ واحدةٍ ، تبدأ بصوتٍ جامدٍ يتبعه صوتٌ ذائبٌ (قصير أو طويل) ، وقد يأتي متبوعاً بصوتٍ جامدٍ أو اثنين ، ويكون الصوت الذائب فيه قمّةَ الإسماع بالنسبةِ إلى الأصوات الأخرى التي يتألف منها المقطع)) (الحمد، ٢٠٠٢، صفحة ٢٠٢) .

المطلب الثاني – فلسفة المقطع في الدّرسِ اللسانيّ الحديثِ

إنَّ إدراكَ المنهجِ الحديثِ في دراسةِ المقطعِ لا بدَّ أنْ تقفَ – أيضاً – عند البُعدِ الفلسفيّ الذي يقف وراء انشغال الدّرس الصّوتيّ الحديثِ خصوصاً واللسانيّ عموماً بالمقطعِ والتّحليلِ المقطعيّ .

والنّاظرُ في مجملِ الدّراساتِ الصّوتيّةِ الحديثةِ يجدُ أنَّ خلاصةَ الفلسفةِ التي استُنِدَ إليها في بحثِ المقطعِ والتّحليلِ المقطعيّ كان هو الرّغبةَ في تحليلِ الكلمةِ إلى مكوّناتٍ تمكّنُ من اكتشافِ نسيجِها ، فضلاً عمّا يقدّمُهُ التّحليلُ المقطعيّ من أداةٍ تمكّنُ من تعيينِ الأوزانِ الشعريّةِ ، وهذا ما أكّده الدكتور إبراهيم أنيس قائلاً : ((يحتاجُ الباحثُ إلى تقسيمِ الكلامِ المتّصلِ إلى مقاطعَ صوتيّةٍ عليها تُبنى في بعضِ الأحيانِ الأوزانُ الشعريّةُ،وبها يُعرفُ نسيجُ الكلمةِ في لغةٍ من اللغاتِ)) (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ١٥٠).

وحينَ تعرّضت (دراسة المقطع) و (التّحليل المقطعيّ) إلى نقدٍ شديد في الدّراسات الصوتيّةِ المبكّرةِ ، ورأى بعضُ الدارسين أنَّ الكلمةَ والمقطعَ كليهما لا يوجدانِ إلا في الكلامِ المقطّعِ ، وأنَّ الكلامَ لا يحتوي على قوالبَ من الأصواتِ كما تمثّلها الحروف ، أو على مجموعاتٍ أكبرَ كالمقطع (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٧٩) فحين ظهر مثل هذا النقدِ انبرى عدد من الدارسين للدفاعِ عن التحليل المقطعي في الدراسة الصوتية الحديثةِ وقدّموا سلسلةً من المسوّغات التي تؤيد هذا النوع من التحليل الصوتيّ ، وكانت هذه المسوّغات تمثّل ما يُمكنُ تسميتُهُ بالفلسفة العلميّة التي تقف وراء (المقطع) والتحليل المقطعيّ ، ومن تلك المسوّغات :

أنَّ تعيين المقطع يقوم على أساسِ ملاحظةِ الضغطةِ الصدريّة ، فقد لاحظ هؤلاء الدارسون أنَّ الصّدرَ لا يواصلُ ضغطاً ثابتاً خلال إنتاج الكلام أو المجموعة النّفَسيّة ، بل إنَّ هناك ثمّةَ نَبضاتٍ صدريّةً متعدّدةً ، وأنَّ كلَّ نبضةٍ صدريَّةٍ تتوافق مع مقطعٍ صوتيّ ، فتعيين المقطعِ هنا قائمٌ على أساس ملاحظةِ هذا البعد الفسلجيّ الواقعيّ الذي يمكن إدراكُهُ بالملاحظةِ المجرَّدةِ ، فالتحليل المقطعي لا ينتمي إلى التفكير المجرّد أو الافتراضي ، وهو خاضع للتحقّقِ الموضوعيّ (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨٠).

إنَّ الملاحظةَ الدقيقةَ لنطقِ الأصوات اللغوية في داخل التجمعات النطقية أي الكلمات تبيّنُ أنَّ المتكلمين ينطقون الأصوات على هيئة تجمّعات هي المقاطعِ ، وهذا يعني أنَّ التحليل المقطعيّ جاء ليحاكي هذا الواقع النطقي الذي يلتزمُهُ المتكلّمون (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨١) . إنَّ المقطع حقيقة علمية موجودة سواءٌ قصدنا تحليلَها أم لم نقصدْ ، فكثيرٌ من المقاييس العروضية تقوم على أساسٍ من المقطع ، وبعضُ طرق الكتابة قد وُضِعَ على أساسٍ مقطعيٍّ (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨٢).

إذا كانت الكلمة word مجموعة صـوتية أوجدها التحليل النحوي ، فإنَّ المقطع أصـغرُ وحدةٍ صوتيَّةٍ يمكنُ نطقها بنفسِها ذلك لأنَّها تقوم على أساس ملاحظةِ إمكانية تجمع سلسلة من الصوائت والصوامتِ في مركزِ وحدةٍ مستقلّة (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨٣).

فالذي أحسـبُهُ هو أنَّ هذه المسـوّغاتِ التي تفسّـرُ اتّجاه الدّرسِ الصّـوتي الحديثِ نحو التّحليل المقطعي كان تمثّل الرؤيةَ الفلسـفيّةَ التي تكشـفُ البعد العلمي للمقطعِ ودراسـتِهِ ، ولعلَّ ذلك هو الذي أقنعَ الدّارسينَ العربَ المحدثين والمعاصرين للأخذ بهذه الأداةِ التحليليّةِ في دراساتِهم وتحليلِهم للظواهرِ اللغويَّةِ العربيَّةِ المختلفةِ .

المطلب الثالث – أسسُ التّحليل المقطعيّ

إذا نظرنا في سـلسـلةِ التّعريفاتِ الاصـطلاحيّة التي دوّنّاها سـابقاً للمقطع لوجدنا فيها ما يكشفُ طائفةً من تلك المفاهيمِ أو التّعريفاتِ التي تُعدُّ أسساً للمقطعِ وللتّحليلِ المقطعيّ ، ولا سيّما تكوّنُ المقطع من صامتٍ وصائتٍ ، وتوافقُ الوحدةِ المقطعيّةِ مع النّبضـةِ الصّدريّةِ ، فضـلاً عن أنَّ لكلِ لغةٍ نظامَها المقطعيَّ الخاصَّ بها .

ولكنّي سـأحاولُ في هذا المطلبِ أن أدوّنَ جملةً من الأسـسِ التي أرى أنّها قد تتفقُ أو تختلفُ مع التّفكيرِ الصّـوتيّ العربيّ الذي يُمكنُ أنْ يُستخلص من مؤلّفاتِ علماءِ العربيةِ وأبحاثِهم المختلفة ممّا له صِـلةٌ بما قدّموه من نظراتٍ أو نظريّاتٍ تخصُّ التّحليل الصّـوتي الخاصّ بالعربيّةِ وبمباحثِهم اللغويّةِ .

وأحسبُ أنَّ أبرزَ الأسس الصوتيّةِ التي استُنِدَ إليها في التّحليلِ المقطعيّ،هي :

١- الاستناد في تأسيس التحليل المقطعي إلى فكرة الوضوحِ السّمعيّ

يستندُ التّحليلُ المقطعيُّ إلى أسسٍ علميّةٍ محدّدةٍ لعلَّ أبرزَها الاستنادُ إلى فكرةِ الوضـوحِ السّمعيّ (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٩٢).

فقد اتّضـح للباحثينَ المحدثينَ أنَّ الأصـواتَ الصّـائتةَ هي أكثرُ الأصـواتِ من حيثُ الوضـوحُ السّـمعيُّ ، ثمَّ تليها اللامُ والنونُ والميمُ ، ، أمّا الأصـواتُ الصّـامتةُ فهي أقلُّ الأصـواتِ وضوحاً في السّمعِ (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ١٥٠).

ومن أجلِ ذلك قام التّحليلُ المقطعيُّ في الدّرسِ الصّـوتيّ الحديثِ على أساسِ مراعاةِ هذه الحقيقةِ العلميّةِ ، فقد ((شاهد المحدثونَ أنَّه في حالةِ تسجيلِ الذبذباتِ الصّوتيّة لجملةٍ من الجملِ فوقَ لوحٍ حسّـاسٍ يظهرُ أثرُ الذبذباتِ في شـكلِ خطٍّ متموّجٍ ويتكوّنُ هذا الخطُّ من قِممٍ ووديانٍ ، وتلك القِممُ هي أعلى ما يَصِـلُ إليه الصّـوتُ من الوُضـوحِ ، وأصـواتُ اللينِ تحتلُّ في معظمِ الأحيانِ تلك القِممَ ، تاركةً الوديانَ للأصـواتِ السّـاكنة ، ووجد المحدثونَ أنَّ اللامَ والنّونَ والميمَ تحتلُّ القِممَ في بعضِ الأحيانِ مثلُها في هذا مثلُ أصـواتِ اللينِ ، ولهذا اعتبروا أصـواتَ اللينِ

ومعها اللامُ والميمُ والنونُ أصـواتاً مقطعيَّةً ، لأنَّها هي التي تحدّدُ المقاطع الصّـوتيّةَ في الكلامِ ، وقسّموا مقاطعَ الجملةِ حسبَ ما فيها من أصـواتِ اللينِ ، وفي قليلٍ من الأحيانِ يضـطرون إلى عدِّ ما اســتملت عليه الجملة من لامٍ وميمٍ ونونٍ ، وإنْ كان احتلالُ هذه الأصــواتِ الثلاثةِ لقممِ الخطِّ المتموّجِ قليلَ الشّيوعِ)) (أنيس، ١٩٧٥، الصفحات ١٥٠-١٥١).

٢- الاستنادُ إلى احتمالِ وجودِ صائتينِ

يقومُ التّحليلُ المقطعيُّ على أســاسِ احتمالِ وجودِ صــوتينِ صــائتينِ ، وهو يرى أنَّ اجتماعَهما يؤدي إلى نشأةِ ما يسمّى بـــ Diphthong الذي تعدّدت ترجماتُهُ فكانَ منها الحركةَ الانزلاقيّةَ ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : ((فإذا التقى في الكلامِ صــوتا لينٍ تكوّنَ منهما عادةً صوتٌ واحدٌ أقلُ وضوحاً في السّمعِ ويخرجُ بهذا عن صفاتِ أصواتِ اللينِ فيصبحُ صوتاً ساكناً أو شــبيهاً بأصــواتِ اللينِ ، والتقاءُ صــوتي لينٍ ينتج لنا عادةً أحدَ الصّــوتين الانتقاليينِ اللذينِ نسميهما الواو والياء ... والتقاء صوتي لينٍ أحدُهما مقطعيّ والآخرُ غيرُ مقطعيٍّ ينتجُ عادةً ذلك الصّــوت المركّب الذي يســمّى Diphthong ، وإذا كان المقطعيُّ منهما أولاً سُــمّيَ الـ Diphthong هابطاً (falling) وهو الشائع في اللغة الإنجليزية ، وأما إذا كان غير المقطعي هو الأول ، سمي الـــ (Diphthong) صاعداً (Rising) ، وتشتمل اللغة العربية على النوعين ، فالهابط في مثل : بَيْت ، والصاعد في مثل : يَسُرَ)) (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ١٥١).

٣- مراعاةُ التّحليل المقطعيّ للمعنى

يستندُ التّحليلُ المقطعيّ – فيما يستندُ إليه – إلى المعنى في تمييز المجاميع الصوتيّة التي يُمكن أن تكوّنَ السلسلةَ الكلاميّة ، وممّا لا شكَّ فيه أنَّ من هذه المجاميعِ الصّوتيّة مجموعة المقطع ، التي إنِ التبست بغيرِها من المجاميعِ في أثناءِ التّحليلِ الصّوتي للكلام لجأ التّحليلُ إلى المعنى في تمييزِ هذه المجموعةِ الصّــوتيّةِ من غيرِها ، وهذا أمرٌ شــائعٌ في تحليل اللغات ومنها اللغة العربية ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس : ((واللغة العربيةُ حينَ النّطقِ بها تتميزُ فيها مجاميعُ من المقاطعِ ، تتكوّنُ كلُّ مجموعةٍ من عِدَّةِ مقاطعَ وينضمُّ بعضُها إلى بعضٍ ، وينسجمُ بعضُها مع بعضٍ فهي وثيقةُ الاتّصــالِ ، وبذلك ينقســمُ الكلامُ العربيُّ إلى تلك المجاميعِ من المقاطعِ ، وكلُّ مجموعةٍ اصــطُلِح عادةً على تســميتِها بالكلمةِ ، فالكلمةُ ليســت في الحقيقةِ إلا جزءاً من الكلامِ ، تتكوّنُ عادةً من مقطعٍ واحدٍ أو عدّة مقاطع وثيقة الاتّصــال بعضِــها ببعضٍ ، ولا تكادُ تنفصــمُ في أثناءِ النطقِ بل تظلُّ متميزةً واضــحةً في السّمعِ ، ويساعدُ بلا شكٍّ على تمييز تلك المجاميع معانيها المستقلة في كلِّ لغةٍ)) (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ١٥٢)

ويرى الدّارســون المحدثونَ أنَّ إثباتَ أهميّةِ المقطع والتّحليل المقطعي لا يحتاجُ إلى تجاربَ علميّةٍ معقّدةٍ ، فملاحظةُ اكتســاب اللغة عند الطفل تبيّنُ أنَّ هذا الاكتســابَ يتِمُّ بحســبِ

تقطيعٍ مقطعيٍّ يشـهد له الحسُّ وتؤيّده الملاحظةُ الذاتيّةُ ، فضـلاً عن أنَّ نظماً كتابيّةً عديدةً في لغات العالم تبنى على أسـسٍ مقطعيّةٍ ، وليس بعيداً الإشـارةُ إلى أهميّة التحليل المقطعيّ للكلام في تعلّمِ القراءة عند الأطفالِ التي تسـتندُ إلى تحليل السـلسـلة الكلامية إلى مقاطعِها ، والأوزان الشـعرية وإيقاعات الوزن تبنى وتحلّل في معظمِ الأحيانِ على أسـاس المقاطع الصـوتية (بركة، ١٩٨٨، الصفحات ٩٦-٩٧).

المبحث الثاني

المقطع

والتّحليل المقطعيّ في التّراثِ العربيّ

المطلب الأول : مفهوم المقطع في التّراثِ العربيّ

ذهبَ كثيرٌ من الدّارسـينَ المحدثينَ إلى أنَّ علماءَ العربيَّةِ لم يعرفوا (المقطع) والتّحليلَ المقطعيّ ، وأنَّ هذا الضـربَ من الدراسـةِ الصّـوتيّةِ وتوظيفِها في تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ كان من مخرجاتِ الدّراسـةِ اللغويّةِ الغربيَّةِ الحديثةِ ، يقول الطيّب البكّوش – متحدّثاً عن المقطع – : ((لم يذكرْه النّحاةُ العربُ ولم يهتمّوا به حتّى في العَروضِ رغمَ أهميّتِهِ ـــ فهو مفهومٌ غربيٌّ فيما يبدو ، على أنَّ هذا قابلٌ للمناقشـةِ إذا اعتبرنا السّـببَ الخفيفَ الذي يقابلُ المقطعَ الطويلَ)) (البكوش، ١٩٩٢، صفحة ٧٧ حـــ (١٧)) ، وأحسبُ أنَّ هذه الإشارةَ الأخيرةَ التي ختمَ بها الطيّب البكّوش نصّه دقيقةٌ في الوقوفِ على تعرّفِ التّفكيرِ العربيّ على ما له صِلةٌ بالمقطعِ على نحوِ ما سنرى هنا إنْ شاء الله.

واستقراءُ معرفةِ التّراثِ العربيّ بـ (المقطع) لا بدَّ أنْ يبدأ بتعرّفِ مفهومِهِ في لغةِ العربِ قبل أنْ تصيّرَه المعارفُ مصطلحاً دالاً على حقيقةٍ علميّةٍ

والنّاظرُ في (مقاييس اللغة) يجد أنَّ ابن فارس (ت ٣٩٥ هـــ) يثبت للفظة (قطع) أصلاً صحيحاً واحداً وهو الدلالة على صَرْمٍ وإبانةِ شيءٍ من شيءٍ (ابن فارس، ١٩٧٠، صفحة ١٠١/٥) ، ومنْقَطعُ الرّملِ ومَقْطَعَه : حيثُ ينقطعُ ... ومَقاطعُ الأودية : مآخيرُها (ابن فارس، ١٩٧٠، صفحة ١٠٢/٥).

بل عرف العربُ لغةً استعمالَ (المَقْطعِ) أو ما هو قريبٌ منها في الاشتقاق للدلالة على ما له صـلةٌ بالكلام ، جاء في (لسـان العربِ) قول ابن منظور : ((ومُقَطَّعاتُ الشـيءِ طرائقُهُ التي يتحلّلُ إليها ويتركَّبُ منها كمقطّعاتِ الكلامِ ، ومُقَطَّعات الشـــعرِ ، ومقاطيعُهُ ما تحلَّلَ إليه وتركَّبَ عنه من أجزائِهِ التي يسمّيها عَروضيو العرب الأسبابَ والأوتادَ)) (ابن منظور ، ١٤١٤ هـ ، صفحة ٣٨١/٧).

أمّا استعمالُ (المقطع) مصطلحاً علميّاً فإنَّ الباحث في التّراثِ العربيّ لا يعدمُ أنْ يجدَ ضـالّته في بعضِ مواضـعِهِ العلميّةِ ، فبدءاً نجد في كلام ابن منظور السّـابقِ ما هو قريبٌ من المفهوم الاصطلاحي الحديث للـ (المقْطَعِ) يقول الدكتور غانم قدوري الحمد : ((والمَقْطَعُ في اصـطلاحِ الأصـواتيين أقربُ إلى قولِ العربِ : مقطّعاتُ الكلام ، أي : أجزاؤه التي يتحلّل إليها ويتركّب منها)) .

بل إنَّ تتبّعَ ما قاله العلماءُ السّـابقون يبيّنُ أنّهم عرفوا (المقطعَ) مصـطلحاً معبّراً عن تجمّعٍ صـوتيٍّ في داخل الكلمةِ العربيَّةِ ، يقول محمد بن علي بن الدّهّان (ت ٥٩٢ هـ) : ((وبين الألفاظِ والحروفِ المقاطعُ ، والمقاطعُ تنقسـمُ إلى خفيفةٍ وثقيلةٍ ، فالخفيفُ مركّبٌ من صامتٍ ومصوّتٍ ، والثّقيلُ من صامتينِ ومصوّتٍ ، لأنَّ المصوّتَ إمّا أنْ يُنطقَ به في أقصر زمانٍ يكون فيه اتّصال الصّامت إلى الصّامتِ وإلى السّمع ، وهو المقطع المقصور والسبب الخفيفُ العروضيُّ ، مثل : لَنْ ، وإمّا أنْ يُنْطَقَ بِهِ في ضِعْفِ الزّمانِ أو أضعافِهِ ، ويسمّى مقطعاً ممدوداً والوتدَ المفروقَ العَروضي مثل : قاع)) (الحمد، ٢٠٠٢، صفحة ١٩٧).

ومن أجلِ ذلك نرى أنَّ الكلمةَ السـابقةَ التي قالها الطّيبُ البكّوش ونصَّ فيها على أنَّ النحاةَ العربَ لم يذكروا المقطعَ هي كلمةٌ تحتاجُ إلى مراجعةٍ ، فورودُهُ في التّراثِ العربيّ غيرُ خافٍ على المحقّقينَ من الباحثينَ ، يقول الدكتور عبدالسّـلام المسـدّي : ((من الغريب أنَّ قد اطّردَ لدى الدّارسـينَ عموماً أنَّ العربَ لم يعرفوا المقطعَ بمفهوم syllable وهو حكمٌ كاد يُصـبحُ مقرّراً لدى كلِّ النّاظرينَ في علمِ الأصـوات كما عرفه العربُ وبلوروه ، وإذا كان في ملابسـة مصطلح المقطع بمعنى المخرج ... لنفس اللفظة ولكن بمعنى الكمية الصوتية المتكاملة وهو ما يوافق مفهوم syllable بعض ما يفسّر هذه الظاهرة الغريبة عند الدارسين فإنَّ السبب الجوهريَّ هو الحاجز الاعتباطي الذي قام على أيديهم بين مشـارب التراث ومصـادره المتنوعة بتنوع الاختصاصات فيه)) (المسدي، ٢٠٠٩، الصفحات ٣٠٦ – ٣٠٧ حـ (٦٦)) .

وقد ترك هذا التصـوُّرُ الذي أشار إليه الدكتور المسدّي وهو ظنُّ كثيرٍ من الدّارسينَ أنَّ المصدر الوحيدَ للبحثِ الصوتيّ عند العربِ هو تراثُ اللغويّين ترك أثراً في الخروجِ بنتائجَ تفكيرٍ غيرِ دقيقةٍ تخُصُّ طبيعةَ البحثِ الصّوتي في التراثِ العربيّ ومدى علميّتِهِ قبل أنْ تشرعَ كثيرٌ من الدّارساتِ في استقراءِ الجهودِ العربيّةِ في دراسةِ الصّوتِ عموماً والصّوتِ اللغويّ وحقيقتِهِ على نحوٍ خاصّ التي توزّعت على حقولٍ معرفيَّةٍ كثيرةٍ كشفتْ نضجاً علميّاً واضحاً في دراسةِ علمِ الأصوات عموماً وعلم الأصواتِ اللغويّةِ على نحوٍ خاصّ .

ولكنَّ هذا لا يمنع من القولِ إنَّ اللغويينَ العربَ وعلماءَ التجويد لم يوظّفوا المعرفة اللغوية العربية للمقطع – التي يبدو أنَّها كانت محدودة– في دراسـتهم الصـوتية ، يقول الدكتور غانم

قدوري الحمد : ((ولم يُعْنَ اللغويون العربُ وعلماءُ التجويد بالمقطع الصـــوتي ، على الرغم من معرفة بعضِــهم به ، مثل ابن الدّهان)) (الحمد، ٢٠٠٢، صـفحة ١٩٧) ، وأحسـبُ أنَّ هذا هو الخطَّ العلميَّ الذي يجبُ أنْ تسيرَ بحَسَبِهِ الدراسةُ العلميةُ وهو النصُّ على أنَّ قسماً من اللغويين العرب عرفَ المقطعَ ولكنهم لم يدخلْهُ في دراستِهِ اللغوية .

المطلب الثاني : وظيفة التحليل المقطعي في التراث العربيّ

انتهينا إلى أنَّ قسـماً من اللغويينَ العربَ عرفوا المقطعَ ، وكانت معرفتُهم له في حدودِ ما يسمحُ لهم المعنى اللغويّ للمقطعِ من جهةٍ والمعرفةِ العامّةِ التي أشارَ إليها ابنُ الدّهّان ووقفَ عند مفهوم المقطعِ وتقســـيمِهِ ، ولكنَّ الحقيقةَ العلميّةَ تفرضُ القولَ إنَّ هذه المعرفةَ لم تنتقلْ إلى توظيفِها في تفسيرِ الظّواهرِ اللغويَّةِ .

ولأنَّ الدّراســـةَ الصـــوتيّةَ المنهجيّةَ تنطلقُ من فكرةِ أنَّ البحثَ الصّـــوتيَّ العربيَّ لم يكنْ مقتصــراً على اللغويّينَ وحدهم ، لذا كانَ لا بدَّ من النّظرِ في الجهودِ العلميَّةِ التي أولت الدّراســةَ المقطعيّةَ عنايتَها عند غيرِ اللغويّين وقدّمت الرؤيةَ العربيَّةَ للمقطعِ وللتّحليلِ المقطعيّ وتوظيفِهِ في دراسةِ الكلامِ البشريّ .

والذي يبدو هو أنَّ الفلاسـفةَ المسـلمينَ هم الذين أولوا عنايتَهم للمقطعِ وللتحليلِ المقطعيّ وهم الذين وظّفوه في دراسـتِهم الصـوتيّةِ ، والثّابتُ من الوِجهةِ العلميّةِ أنَّ الجهدَ الفلسـفيّ العربيّ يكوّنُ مدرسـةً مسـتقلّةً في دراسـةِ الصّـوتِ الإنسـانيّ عموماً والصّـوتِ اللغويّ على نحوٍ خاصّ (محمد، ٢٠٠٦) ، يقولُ الدّكتور عادل أبو شعر : ((وأريدُ أنْ أُنبّهَ ... إلى أنَّ المقاطعَ الصّوتيَّةَ والنبرَ والتنغيمَ ليســت معانيَ حديثةً ، بل هي قديمةٌ جداً ذكرها أرســطو في كلامِهِ الخاصّ عن الشّـعرِ والخطابةِ ، وفصّـلها أصـحابُ المدرسـةِ العقليّةِ من فلاسـفةِ المسـلمين كالفارابي وابن سـينا وابنِ رشد)) (أبو شعر ، ٢٠١٥، صفحة ٣٩٨/١) .

فالوقوفُ عندَ المقطعِ وتكوّنِهِ وتقســـيمِهِ وتوظيفِهِ في التحليلِ الكلاميّ كانَ من سِـــماتِ المدرسـةِ الفلسـفية حينَ عُنيت بدراسـةِ الأصـوات اللغويَّةِ ، وليس بعيداً القولُ إنَّ تعرّفهم على هذا اللون من طرائقِ تقطيع الكلام كان بأَثَرٍ ممّا كتبه أرســطو الذي عُني بتراثِهِ وفلســفتِهِ فلاســفةُ المسلمينَ عنايةً أكيدةً .

وكان الدكتور عبدالسـلام المسـدّي قد قدّم دراسـةً واسـعةً ومفصّـلةً عن الجهد الذي بذله فلاسفةُ المسلمين في دراسةِ المقطع وفي توظيفِ التحليل المقطعيّ ، وهي دراسةٌ تكشفُ عن أنَّ التراثَ العربي والعلماءَ العربَ لم يكنْ غائباً عن ذهنِهم ودراستِهم هذا اللون من تصنيفِ الأصواتِ إلى مجموعاتٍ صـوتيّةٍ خاصّـةٍ تسـمّى المقاطعَ ، ولا سـيّما إذا ألحقنا بجهد الفلاسـفةِ هنا جهد

اللغويينَ العربِ في دراســةِ التقطيعِ العروضــيّ وتســميتِهم للســبَبِ والوتد ووقوفِهم عند هذينِ المصطلحينِ تنظيراً وتطبيقاً .

فإذا كانَ المقطعُ : مفهومُهُ وأقسامُهُ وتوظيفُهُ لم يكنْ غائباً عن التّراثِ العربيّ فما المسوّغُ العلميُّ الذي يكشفُ غيابَهُ في تفسيرِ الظّواهرِ اللغويَّةِ عندَ اللغويّين العربِ ؟

إنَّ الإجابةَ عن مثلِ هذا الســؤالِ تَلزمُ أولاً الوقوفَ عندَ الفلســفةِ العلميّةِ التي تقفُ وراء الدّراســةِ المقطعيَّةِ في التّراثِ الفلســفيّ العربيّ ، وتلزمُ البحثَ عن الغايةَ التي من أجلِها عُنيَ الفلاسـفةُ العربُ بالمقطعِ مفهوماً وتقسـيماً وتحليلاً للكلامِ الإنسـانيّ بحسـبِ المقطعِ الصّـوتيّ ، ولاسيّما بعد أنْ علِمنا أنَّ الفلاسفةَ العربَ هم أبرزُ من عُني بالمقطعِ.

والحقيقةُ التي خرجتُ بها بعد أن نظرتُ في الدّراسةِ المقطعيّةِ عند الفلاسفةِ المسلمينَ في حدود ما قدّمه الدكتور عبدالسـلام المسدّي في كتابِهِ : التّفكيرُ اللسـانيّ في الحضـارةِ العربيَّةِ هي أنَّ الغايةَ من التّحليلِ المقطعيّ عندَ من عُنيَ بهِ في تراثِنا العربي هو تحديدُ البُعد الزمنيّ للكلامِ المنطوقِ ، أي إيجادُ مقياسٍ علميٍّ موضـوعيّ يسـتندُ إليهِ في تحديدِ زمنِ نطقِ الأصـواتِ ، فإذا غابَ عن علمائنا المتقدّمين الوسـائلُ المعاصـرةُ التي تسـتعملُ في قياسِ أزمنةِ الأحداثِ كالنّطقِ والكلامِ ، فإنَّ الوســيلةَ التي كانت متاحةً عند علمائِنا المتقدّمينَ لقياسِ البُعد الزمنيّ للصــوتِ المنطوقِ أو التّجمّعاتِ الصوتيّةِ المنطوقة كان المقطعَ .

فإذا كانَ التّقسـيمُ العَروضــيّ والنصُّ على السّـببِ والوتدِ المقابلَ القديمَ للمقطعِ وللتّحليلِ المقطعيّ الحديثِ فإنَّ الإشــارةَ القدمى للعلاقةِ بينَ الزّمنِ والحرفِ كانت من ابن فارسٍ حينَ نصَّ على أنَّ صـناعةَ العَروضِ تقسيمٌ للزمنِ بالحروفِ ، قال : ((أهلُ العَروضِ مجمعون على أنْ لا فرقَ بينَ صــناعةِ العَروضِ وصــناعةِ الإيقاعِ ، إلا أنَّ صــناعةَ الإيقاعِ تقســيمٌ للزمانِ بالنَّغَمِ وصــناعة العَروض تقسـيمُ الزّمانِ بالحروفِ المسـموعةِ)) (ابن فارس، الصــاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ١٩٦٣، الصفحات ٢٧٤ – ٢٧٥).

ويذهبُ الدّكتور عبدالسّـلام المسدّي إلى أنَّ التّفكيرَ اللسـانيّ في الحضـارةِ العربيَّةِ عرفَ ربطاً بينَ عاملِ الزّمنِ وعنصـرِ الكلامِ ، ورتّبَ لذلك مراتبَ تتنزّلُ فيها أجزاءُ التّصـويتِ على نقطِ المحورِ الزمنيّ فيزيائيّاً (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠٢) .

وتحدّث عمّا أسـماه المراتبَ التي تتنزّلُ فيها أجزاءُ التّصـويتِ على المحور الزمني فتكونُ هذه المراتبُ وسـيلةً للكشـفِ عن وحداتِ الزّمنِ الطّبيعيّ محدّدةً بفتراتِ الإنجازِ الكلاميّ ، ورأى أنَّ ثمّةَ مدارجَ لهذه المراتب أو التّقطيعِ الزّمنيّ بحســبِ الحدثِ الكلاميّ ، وأنَّ هذه المدارجَ كانت أربعةً ، هي (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠٢ وما بعدها):

١- الدرجةُ الأولى للتّقطيعِ الزمني ولتحديد العلاقة بين الزمن والحدث الكلامي في التراثِ العربي كان من خلال تحديد قِصَرِ المدى الزمني للنطقِ بالحرفِ وذلك بالوقوف على ما اصطلح عليه النحاة بالحرفِ الشديدِ .

٢- الدّرجةُ الثانيةُ من مدارجِ تعاقد الحدثِ الكلامي بمحور الزمن الطبيعي تختصُّ بتلك التي سمّاها النّحويون بالحروفِ الرّخوة ، ولعلّه منحها الدرجة الثّانية مشيراً بذلك إلى أنَّ زمنَ الرّخوةِ أطول من زمنِ النّطْقِ بالحروفِ الشّديدةِ .

٣- الدّرجة الثّالثةُ التي عبّرت عن ارتباطِ الحدثِ اللساني بعاملِ الزّمنِ فتختصُّ بها الحركات .

٤- أمّا الدرجة الرّابعةُ فهي مخصّصةٌ لما عدّه الدّكتور المسدّي المدرجَ المفتاح في الإشكالية المعقودة بين الإنجاز الكلامي والزمن الطبيعي ((وهذه الدرجة هي التي تمثّلُ الوحدةَ الأساسية في ساعة التواقت بين الحدث اللساني ومحور التعاقب الفيزيائي وتتجسّم في (المقطع) بمفهوم القَذفة الصوتيّة المحصورة بين انطباقينِ من انطباقات الجهاز الصوتي)) (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠٦) .

وهذا التوّصيفُ للدرجاتِ الخاصّةِ بمواضع العلاقةِ بينَ الزمنِ والحدثِ الكلاميّ شاهدٌ على أنَّ التّراثَ العربيَّ قد عرفَ العلاقةَ بنَ الزمن والكلامِ ، وشاهدٌ على أنَّ (المقطعَ) بحسبِ التّناوُلِ الفلسفي ، أو العَروض بحسب التّناوُل اللغويّ كانَ موضعاً بارزاً في التّفكيرِ اللسانيّ العربيّ في إدراكِ هذه العلاقةِ ، ويقول الدكتور المسدّي : ((والإحساسُ بفكرةِ المقطعِ باعتبارِهِ حجماً صوتيّاً متطابقاً مع كمٍّ زمنيٍّ متواترٍ لدى جُلِّ الذينَ نظروا في أمرِ اللغةِ سواءٌ من أبقى على تصويرِهِ الوصفيّ ، أو من حصروا متصوّره في مصطلحِهِ المخصوص)) (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠٧).

ويبيّنُ الدّكتور عبدالسلام المسدّي أنَّ ابنَ رشد (ت ٥٩٥ هـ) ميّزَ بينَ جنس الصوتِ وجنسِ الكلامِ وأنّه في أثناءِ هذا التمييزِ وردت عنده عبارةُ المقطعِ ففصَلَ بين المقطعِ الممدود والمقطعِ المقصور ، ورأى الدكتور المسدّي أنَّ في ذلك تركيزاً جليّاً على قضيةِ المدى الزّمني الحاصر لفكرة التّقطيع (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠٧) ، بل نصَّ على أنَّ ابنَ رشدٍ قد زاوجَ في التّعبيرِ عن مفهومِ المقطعِ باستعمالِ مصطلحينِ مترافقينِ هما : المقطع نفسُهُ والسُّلابي ، ((وهو يحدّد أنَّ المقطعَ يحدثُ عن اجتماعِ الحرفِ المصوّت وغير المصوّت ، ولذلك فهو من حيثُ القياس الكمّيّ للمدى الزّمني شيءٌ متكوّنٌ من حَرَكتينِ بالمعنى المطلقِ لمفهومِ الحركةِ لا بمعناها الصّوتيّ الفنّي ، وهو بالاستتباعِ متكوّنٌ من صوتينِ بمعنى أنَّه متنزّلٌ على محورِ الزّمنِ طبقَ مسارٍ توقيتيّ أدناه درجتانِ زمنيّتانِ)) (المسدي، ٢٠٠٩، الصفحات ٣٠٨ - ٣٠٩) .

ويبدو أنَّ اللجوءَ إلى المقطعِ في التّراثِ العربيّ لغرضِ احتسابِ البُعدِ الزمنيّ للسلسلةِ الكلاميَّةِ المنطوقةِ هو الذي حدا الفلاسفةَ المسلمينَ إلى تقرير حقيقةٍ علميَّةٍ تخصُّ بنيةَ المقطع عندهم ، وهي ذهابُهم إلى أنَّ المقطعَ غيرُ قابلٍ للتجزئةِ وإنْ أقرّوا حقيقةَ تكونِهِ من أصوات مجتمعةٍ ، فقد نظروا إليه على أنَّه كلٌّ مكوّنٌ من أجزاءٍ متعدّدةٍ ولكنَّ هذه الأجزاءَ حينَ اجتمعت صارَ لها شيءٌ زائدٌ على المكوّنات التي كوّنته ، قال ابن رشدٍ : ((وإذا تقرّر أنَّ هاهنا أموراً مركّبةً لم يجتمعْ منها شيءٌ واحدٌ بالفعلِ كالمركّبةِ من الأشياءِ التي لا يكونُ منها واحدٌ إلا بالتماسِ مثل الكدسِ المجموعِ من حبوبٍ كثيرةٍ ، بل يكونُ المجتمع فيها بحيثُ يحدثُ عنه شيءٌ زائدٌ غيرُ المجتمعات من غير أنْ يكونَ المجتمعاتِ أنفُسَها ، مثل : المقطع الذي يحدثُ عن اجتماعِ الحرفِ المصوّتِ وغير المصوّتِ ، فإنَّ المقطعَ ليس هو اجتماعَ الحروفِ التي تولّد منها ، بل هو شيءٌ زائدٌ على الحروف)) (ابن رشد، ١٩٣٨، صفحة ١٠١٦/٢).

ويقول الدكتور المسدّي معلّقاً على كلامِ ابنِ رشدٍ هذا : ((ويأتي أبو الوليد إلى إشكاليةِ المقطعِ من بابِ ضبطِ هُويّتِهِ بالنّسبةِ إلى تركّبِ أجزائِهِ الصّوتيَّةِ في تحقّقِها على محور الإنجاز الزّمني ، وأبرز ما يستخلصه من هذه الاستقراءِ المستفيضِ أنَّ المقطعَ كلٌّ لا يتجزّأَ من حيثُ هو وحدةٌ كمّيّةٌ متناسقةٌ ، معنى ذلك أنَّ مفهومَ الوحدةِ فيه مفهومٌ كليٌّ لأنَّه يقوم على التوحّدِ والوحدانية ، وهذا مؤدّاه أنَّ المقطعَ وإن استطعنا نظريّاً أنْ نفصّلَه إلى أجزائِهِ المركّبةِ له فإنَّه في ذاتِهِ ظاهرةٌ ذاتُ هويّةٍ متفرّدةٍ)) (المسدي، ٢٠٠٩، صفحة ٣٠٩).

إنَّ النّتيجةَ التي نخلُصُ إليها هنا هو أنَّ التّراثَ العربيَّ قد عرفَ المقطعَ والتّحليلَ المقطعيّ ، وأنَّ هذه المعرفةَ ظهرت في التقسيمِ اللغوي للعَروضِ وفي حديثِ العروضيينَ عن السّببِ والوَتَدِ ، وظهرت في تراثِ الفلاسفةِ بأثرٍ من شرحِهم لكلامِ أرسطو ، وقد تحدّثوا عن المقطعِ على نحوٍ واضحٍ ، ولكنَّ حديثَهم عن المقطعِ كانَ الغرضُ منه هو إيجادُ وسيلةٍ زمنيّةٍ لاحتسابِ الأصواتِ اللغويَّةِ المنطوقة ، والذي أحسبُهُ هو أنَّ عزوفَ اللغويينَ العربِ القدماءِ عن المقطعِ وتوظيفِهِ في تفسيرِ الظواهر اللغويةِ كانَ مقصوداً بعد أن وجدوا أنَّ الغايةَ منه هو احتساب البعد الزمني للكلام

المبحث الثّالث

بينَ نقدِ التّحليلِ المقطعيّ وتأصيلِ التّحليلِ الصّوتيّ العربيّ

المطلب الأول : مداخلُ النّقدِ لتوظيف التحليل المقطعيّ

إنَّ توظيفَ التّحليلِ المقطعيّ في تعليمِ اللغةِ أو في معالجةِ مشكلاتِ النّطقُ وسيلةٌ علميَّةٌ لا يُنكرُها الدّرسُ اللغويُّ الحديثُ ، وهذا ما يُمكنُ مشاهدتُهُ في وسائلِ تعليمِ اللغاتِ في العصرِ الحديثِ ، ولكنَّ الذي يَحتاجُ إلى مراجعةٍ علميَّةٍ دقيقةٍ ونقدٍ منهجيٍّ هو إخضاعُ الظواهرِ اللغويَّةِ

عامّةً في جميعِ اللغاتِ إلى التّحليلِ المقطعيّ ، وتفسير تلك الظواهرِ تفسيراً مقطعيّاً ، وتعظُمُ الحاجةُ إلى مثلِ هذا النّقْدِ إذا كانتِ اللغاتُ غيرَ مقطعيَّةٍ ، مثل العربيَّةِ التي لا يُعدُّ المقطعُ فيها ذا وظيفةٍ صرفيّةٍ أو نحويّةٍ أو دلاليّةٍ ، من أجلِ ذلك رأيتُ أن أدوّنَ في هذا المبحثِ سلسلةً ممّا أعُدُّهُ مداخلَ للنّقدِ يُمكنُ أن تُوجَّهَ لتوظيفِ التّحليلِ المقطعيّ في تفسير الظواهرِ اللغويَّةِ العربيَةِ ، على النّحوِ الذي نجدُهُ في الدّرسِ اللغويّ العربي الحديثِ.

أولاً – ليس هناك نظامُ تحليلٍ مقطعيٍ يصلُحُ للّغاتِ كلّها

ممّا هو معروفٌ في الدّرسِ الحديثِ أنَّ لكلّ لغةٍ نظامَها المقطعيَّ الخاصَّ بها ، وأنَّ توظيفَ التّحليل المقطعيّ في تفسير الظواهر اللغويَّةِ لا بدَّ أن يراعيَ هذه الحقيقةَ العلميَّةَ ، والاستنادُ إلى المناهجِ الحديثةِ في التّحليل الصوتي لا بدَّ أنْ يكونَ له مسوّغٌ علميٌّ بارزٌ وهو أنَّ اللغاتِ التي لها تراثٌ علميٌ بارز كاللغةِ العربيَّةِ تملك منهجَ تحليل خاصّاً بها يتناسبُ مع طريقتها في تكوينِ نظمِها الصوتية والصرفية والنّحويّة ، فإذا لمْ تكنْ تملكُ مثلَ هذا المنهجِ فليس ثمّةٌ مانعٌ من توظيفِ التّحليلِ المقطعيّ المعاصرِ في تفسيرِ ظواهرِها اللغويّةِ ، مع مراعاةِ الحقيقةِ العلميَّةِ الآتيةِ .

ثانياً – ليس كلُّ اللغاتِ مقطعيّةً

الحقيقةُ السّابقةُ لابدَّ أنْ تُقْرأَ مع حقيقةٍ علميّةٍ أخرى وهي أنَّ من اللغاتِ لغاتٍ غيرَ مقطعيّةٍ ، أي: لا تستندُ إلى (المقطعِ) في نظامَيْها النّطقي والكتابي على السّواءِ ، وممّا لا شكَّ فيه هو أنَّ العربيَّةَ من هذه اللغاتِ التي لا تستندُ إلى هذا النّوعِ من التّحليلِ (المقطعي) في نظامَيها النّطقي والكتابي ، فلا يعمد النّاطقُ إلى تقطيعِ الكلمةِ العربيَّةِ إلى مجموعاتٍ مقطعيّةٍ في ابتناءِ الكلمةِ المنطوقةِ ، ولا يعمد الكاتبُ إلى تجزئةِ الكلمةِ إلى مقاطع كي يُمثّلَ الأصواتَ المنطوقةَ تمثيلاً كتابيّاً، وهذا يعني أنْ ليس للمقطعِ في العربيَّةِ وظيفةٌ نحويّةٌ أو صرفيةٌ فضلاً عن أن تكون دلاليّةً ، ولعلَّ هذا يفسّرُ لنا جانباً من إعراضِ علماءِ العربيّةِ عنه مع معرفتِهم به ، وأنَّ ما عرفوه من التّحليل المقطعيّ ممّا كانَ في تحليلهم العروضي وحديثهم عن الأسباب والأوتادِ كان الغرضُ منه الكشف عن الوزنِ الشعري وكان وسيلةً لقياسِ زمنِ النُّطقِ بالحرفِ على نحوِ ما صرّح ابن فارسٍ بذلك ممّا ذكرناه سَلَفاً .

ثالثاً – للتّحليلِ المقطعيّ إشكالاتٌ منهجيّةٌ

يعترفُ الدّارسونَ المحدثونَ أنَّ للتّحليلِ المقطعيّ إشكالاتٍ منهجيّةً ، وقد صرّحوا – مثلاً – بأنَّ ثمّةَ صعوبةً في تحديد بدْءِ المقطعِ ونهايتِهِ ، يقولُ الدكتور إبراهيم أنيس : ((وقد وجد المحدثونَ صعوبةً في تحديدِ بدْءِ المقطعِ ونهايتِهِ ، ولكنّهم استطاعوا دائماً تحديد وسطِهِ أو أظهرِ جزءٍ منه)) (أنيس، ١٩٧٥، صفحة ١٥٠) .

رابعاً – التّحليلُ المقطعيُّ قائمٌ على تداخلِ المستوياتِ

ممّا هو مسـلّمٌ بِهِ القولُ إنَّ التّحليلَ المقطعيّ هو تحليلٌ ينتمي للمسـتوى الصّـوتي في دراسةِ اللغةِ وتحليلِ ظواهرِها ، وهو قائمٌ على دراسةِ الأصواتِ اللغويَّةِ بعد انتظامِها في السلسلةِ الكلاميَّةِ ، أي هو ينتمي للدراسـةِ النظاميّةِ أو التشـكيليّة للأصـوات اللغويَّةِ أو كما تسـمّى الفونولوجيّة ، ولعلَّ الإشكاليّةَ السابقةَ وهي صعوبةُ تحديدِ بدءِ المقطعِ ونهايتِهِ سوّغت للباحثينَ المعاصـرينَ اعتمادَ مسـتوىً آخرَ يدخلُ في التّحليل المقطعيّ بغيةَ تحديدِ المقطع ، وهو معرفةُ المعنى ، أي معنى الكلمةِ المرادِ تحليلُها مقطعيّاً ، وأحسبُ أنَّ الطريقةَ الفُضلى هي أنْ يكون في مقْدورِ الدّرسِ الصّـوتيّ أنْ يُنظّرَ لأداةٍ تحليليَّةٍ صـوتيّةٍ خالصـةٍ تبدأ من دراسـةِ الصّـوتِ اللغويّ وتنتهي إليه مجرّدةً من النّظرِ في مسـتوىً لغويٍّ آخرَ يضـبِطُ تطبيقَ هذه الأداةِ ويعالجُ مشـكلاتِ هذا التّطبيقِ .

خامساً – يُستندُ في تحديدِ المقطع إلى صِنفٍ معيّنٍ من الأصوات

ممّا لا شـكَّ فيه أنَّ المقطعَ – أيَّ مقطعٍ – يقومُ بناؤُهُ على أسـاسِ اجتماعِ الصـامتِ والصّـائتِ ، وهذه حقيقةٌ ثابتةٌ أقرّها مَن درس المقطعَ من القدماء على نحوِ ما وجدنا عند ابنِ الدّهّان وابن رُشـدٍ ، وأكّدها الدّرسُ الصّـوتيُّ الحديثُ سـواءٌ أكانَ بحسـبِ منهجِ الدّراسـةِ اللسـانيّةِ العربيّةِ أم بحسبِ منهجِ الدّراسةِ اللسانيَّةِ الغربيَّةِ .

ولكنَّ الذي أعنيه (في هذا المدخلِ الخامسِ) هو أنَّ الدراسةَ اللسانيَّةَ الغربيّةَ المعاصرةَ قد نظرتْ إلى صِـنفٍ من الأصـواتِ اللغويّةِ على أنَّه هو المسـؤول عن تكوينِ المقطعِ وتحديدِ هويّتِهِ وبيانِ النّسـيجِ الخاصّ بهِ في كلِّ نظامٍ من أنظمةِ اللغاتِ ، وهذا الصّـنفُ هو الأصـواتُ الصّـائتةُ ، فالتّحليلُ المقطعيُّ في الدّرسِ الغربيّ يقومُ على أسـاسِ ملاحظةِ أصـواتِ المدِّ أو الأصوات الصائتة والنّظر إليها على أنّها هي التي تشكّلُ المقطعَ باعتبارِها قِمّةً من القِممِ (أنيس، ١٩٧٥، الصفحات ١٥٠ – ١٥١)

وقد انتقلت هذه الطريقةُ في التفكيرِ إلى الدّرسِ الصـوتيّ العربيّ الحديث والمعاصـر ، وصار يُنظرُ إلى الأصواتِ الصّائتةِ أنّها هي العنصرُ اللغويُّ الرئيسُ المسؤول عن تكوين المقطعِ العربيّ وتحديدِ نوعِهِ .

ولا يؤدي هذا المنحى في التّفكيرِ والتّحليل إلى مشكلةٍ علميّةٍ ما دام الأمرُ متعلّقاً بوضـعِ أسسٍ منهجيّةٍ لأداةٍ حديثةٍ في التّحليل إنّما الإشكال يحدُثُ إذا كان هذا المنهجُ متقاطعاً مع منهجٍ آخرَ في التّحليل يتماشـى مع درسٍ لغويٍّ مسـتقلٍّ على نحو ما قد نجدُ في العربيَّةِ ، لكنَّ تقريرَ هذه الحقيقةَ وإثباتَها يتوقّفُ على عرضِ منهج علماءِ العربيَّةِ في التّحليلِ الصّـوتيّ إنْ كان ثمّةَ منهجٌ ، وهذا ما سنلاحظُهُ بعدُ .

سادساً – التّأسيسُ غيرُ النّطقيّ لنظريّةِ المقطعِ

بَرزت في العصـــرِ الحديثِ – إبان ظهور نظريّةِ المقطع – ســلســلةٌ من الرّدود عليه والاعتراضات على توظيفِهِ أداةً لتفسيرِ الظواهرِ اللغويّة ، لكنّه وجد من يناصِرُهُ ويؤيّدُ القولَ بِهِ ، وكان من الأدلّةِ التي اســتُنِدَ إليها في القولِ بنظريَّةِ المقطعِ هو أنَّ المقطع وجوداً وتحديداً تؤيدُهُ الضــغطةُ الصــدريَّةُ ، فوجودُهُ محدّدٌ بمثلِ هذه الضــغطة ، يقول الدكتور أحمد مختار عمر – متحدّثاً عن مهاجمي المقطع – : ((ولعلَّ الدّراســةَ التّجريبيّةَ للعمليَّةِ الكلاميَّةِ كانت السّــبب في التّخفيفِ من غلواءِ هؤلاءِ المهاجمينَ بعد أنْ أثبتت أنَّ الصّــدرَ لا يواصــل ضــغطاً ثابتاً خلال المجموعةِ النّفَسيَّةِ ، وأنَّ عضلاتِ الصّدرِ تنتجُ نبضةً منفصلةً من الضّغطِ لكلِّ موقعٍ)) (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨٠).

واستندت نظريّةُ المقطعِ في أساسِها على فكرةِ تفاوُتِ الأصوات في درجة إسماعِها ، وتحديد القِمّةِ والقاعدة في كلِّ مقطعٍ يعتمد على درجةِ الوُضوحِ السمعي للصوت ، يقول الدكتور أحمد مختار عمر : ((لما كانت نظرية المقطع قد قامت في أساسِها على فكرةِ تفاوُتِ الأصوات في درجات إسماعِ كلِّ صوتٍ أو بترتيب الأصوات في مجموعات بحسب درجة إسماعِها)) (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٢٨٧) .

إنَّ بناءَ النظامَ المقطعي مع ملاحظةِ ضغطِ الحجابِ الحاجز ، وأنَّ لكلِّ ضغطةٍ مقطعاً مستقلاً ، مع ملاحظةِ تفاوُتِ الأصوات في درجةِ إسماعِها هو الذي أعنيه بأنَّ ثمّةَ أسساً غيرَ نطقيَةٍ شكّلت معالمَ (المقطع) وحدوده وقواعد تشكيله ، ولم يكن استناده في مثل هذه الخطوات إلى اعتباراتٍ نطقيَّةٍ وهو ما أحسبُ أنَّ الدّراسة الصوتية التحليلية لا بدَّ أن تقوم عليه .

المطلب الثاني : من أصولِ التّحليل الصّوتيّ في التّراثِ اللغويّ العربيّ

دوّنّا في الفصلةِ السابقةِ سلسلةً ممّا عدَدْناه مداخلَ للنّقْد يمكنُ أنْ يوجّهها الباحثُ إلى نظريَّةِ المقطعِ ، ولا نتأخرُ في القولِ إنَّ هذه المداخلَ مداخلُ لنقدِ اعتمادِ نظريَّةِ المقطعِ والتّحليلِ المقطعيّ وتوظيفِهِ في تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ العربيَّةِ .

ولا ننقدُ الحديثَ لأنَّه حديثٌ ، ولا ننتصرُ للقديمِ لأنَّه قديمٌ ، لأنَّ المعيارَ الذي نستندُ إليهِ في تقويمِ النّظريّاتِ ومناهجِ التّحليلِ هو اتّفاقُها مع النّظامِ اللغويّ للعربيَّةِ ، فإذا كان ثمّةَ منهجٌ تحليليٌّ ونظريّةٌ يُستندُ إليها في تفسيرِ الظواهرِ اللغويةِ منسجمةٌ مع العربيَّةِ ونظامِها في تركيبِ أصواتِها وبناءِ كلماتِها عددنا ذلك المنهجَ الأمثلَ والنّظريَّةَ الفضلى في التّحليلِ والتّفسير .

ولكنّنا لاحظنا أنَّ نظريَّةَ المقطعِ كانت منطلقةً من أســسٍ لا تتوافقُ مع هذا المنهجِ الخاصّ بالعربيَّةِ في ابتناءِ أَصواتِها وكلماتِها ، ولا تنبُعُ من طبيعةِ العربيَّةِ التي تتّسمُ بسمةٍ عامّةٍ

وهي أنَّها لغةٌ غيرُ مقطعيّةٍ ، ولعلَّ هذا القولَ بِهِ حاجةٌ إلى برهنةٍ واستدلالٍ قبلَ أنْ يصيرَ حقيقةً مسلّمةً يُمكنُ الأخذُ بها .

من أجلِ ذلك فإنّنا نفترضُ – في هذا المطلبِ – أنَّ علماءَ العربيَّةِ يمتلكونَ منهجاً في التّحليلِ والتفسيرِ منسجماً مع طبيعةِ العربيَّةِ من جهةٍ ، ومع منهجِهم هم في دراسةِ النّظامِ اللغوي العربيّ عموماً والصـرفي والصـوتي على نحوٍ خاصّ ، وسـنحاولَ عرضَ معالمَ منه بحسـبِ ما تسمحُ بِهِ طبيعةُ البحثِ ليكون ذلك تمهيداً للموازنةِ بين نظريّةِ المقطعِ الغربيّةِ والنظريّةِ العربيَّةِ في التّحليلِ والتّفسـيرِ لنقرّرَ بعدها أيَّ المنهجينِ هو أقربُ إلى العربيّةِ ومنهجها في البناءِ الصّـوتيّ للكلمةِ .

واستقراءُ مناهجِ التحليل الصوتيّ للكلمةِ العربيَّةِ عند علماءِ العربيَّةِ أمرٌ غيرُ ممكنٍ إجراؤُهُ في هذه العُجالةِ البحثيَّةِ من أجلِ ذلك رأيتُ أن أتّخذ ممّا كتبه ابنُ جنّي (ت ٣٩٢ هـ) في كتابِهِ : المنصـف – شرح تصـريف المازنيّ ، دليلاً ومسـاحةً للاسـتقراءِ هنا ، وقد تكونُ مادّتُهُ صـالحةً لأنْ تكونَ أساساً علميّاً يُستندُ إليها في ابتناءِ الفكرةِ وفي الانطلاق لجمع الشواهد النصيةِ للعلماءِ قبل ابن جني وبعده فتشهدُ أنَّ الفكرةَ التي بُنيت على نصوصِهِ صحيحةٌ أو غيرُ صحيحةٍ .

فانطلاقاً من نصـوصِ ابنِ جنّي سـأحاولُ تلمّسَ المعالمَ الرئيسـةَ لأصـولِ التحيلِ الصّـوتي في التّراثِ العربيّ مرجئاً التّفصيلَ إلى مناسباتٍ علميّةٍ أخرى إن شاءَ الله .

أولاً – قَبولُ الكلمةِ للاشتقاقِ

ليس من الجديدِ القولُ إنَّ العربيَّةَ لغةٌ اشـتقاقيّةٌ ، تعمدُ في التّعبيرِ عن المعاني الوظيفيَّةِ للكلمةِ إلى ملاحظةِ اشتقاقِها من أصلٍ واحدٍ .

والذي نجدُهُ أنَّ معالمَ النظريةِ التحليليةِ لأصواتِ الكلمةِ عند علماء العربيَّةِ تبدأ من إثباتِ اشتقاقِها ، يقول ابنُ جنّي – شارحاً أول بابٍ من أبواب كتاب التصريف للمازني – : ((أوّلُ ما في هذا البابِ أنْ يُسْألَ فيُقال : لِمَ لَمْ يذكُرِ الحروفَ في هذا الموضعِ مع الأسماءِ والأفعالِ ؟ وما السّببُ في ذلك ؟ والجواب : أنَّه إنّما قَصَدَ أنْ يُمَثِّلَ الأسماءَ والأفعالَ ليُرِيَ أصلَها من زائدِها ، لأنَّها ممّا يُصرَّفُ ويُشْتقُّ بعضُها من بعضٍ ، والحروفُ لا يصِحُّ فيها التّصْريفُ ولا الاشتقاقُ ، لأنَّها مجهولةُ الأصولِ)) (ابن جني، ٢٠٢٣، صفحة ١٤/١).

وهذا يفسّرُ غياب دراسةِ الحروفِ والأسماءِ المبنيّةِ من دراسة الصّرفِ العربي ، إذ هذه الأقسامُ غيرُ قابلةٍ للتصرّفِ والاشتقاقِ .

ثانياً – بيانُ الأصليّ والزائدِ

يصلحُ نصُّ ابنِ جنّي السابقُ للاستدلالِ بِهِ على أنَّ من أصولِ النّظريّةِ التحليليّة الصوتيّةِ العربيَّةِ هو بيانُ ما للكلمةِ من أصولٍ وزوائدَ .

ثالثاً – بيانُ أصلِ الكلمةِ تَبعٌ لطريقةِ نطقِها

والذي نقصده بهذا المعلمِ هو أنَّ الشروعَ بالتّحليلِ الصّوتيّ لكلمةٍ ما عن طريقِ تحديدِ أصلِها لا بدّ أنْ يستندَ إلى طريقةِ نطقِها ، تارةً يُنظرُ إلى طريقةِ نطقِها منفردةً خارجَ السلسلةِ الكلاميّةِ ، وتارةً يُنظرُ إلى طريقةِ نطقِها داخلَ السلسلةِ الكلاميةِ .

ويبدو أنَّ المعيارَ المستندَ إليه هنا هو النّظرُ في ثباتِ نُطقِ الكلمةِ ، فإنْ ثَبَتَ نطقُها خارج السلسلة الكلاميَّةِ وداخلَها خَضَعتْ للتّحليل ، وإنْ تغيّرَ نطقُها نُظِرَ إلى موضعِ تغيّرِها أنَّه هو الذي يكشفُ الأصلَ .

وقد استفدتُ هذه القاعدةَ من حديثِ ابنِ جنّي عن الألف في (أنا) التي نصَّ على أنّها زائدةٌ في الوقفِ ، واستدلَّ على ذلك بزيادتِها وصلاً ، فموضعُ الوصلِ هو الذي تضمّن التغييرَ الذي أصابَها ، فكشفَ الوصلُ عن أصلِ الكلمةِ وأنَّ الألفَ فيها زائدةٌ ، قال ابن جنّي : ((فأمّا الألفُ في (أنا) في الوقفِ فزائدةٌ ، وليست بأصلٍ ، ولمْ نقضِ بذلك فيها من قبلِ الاشتقاقِ ، هذا مُحالٌ في الأسماءِ المُضمرةِ ، لأنَّها مبنيةٌ كالحروفِ ، ولكن قضينا بزيادتِها من حيثُ كان الوصلُ يزيلها ويُذهبُها)) (ابن جني، ٢٠٢٣، صفحة ١٧/١).

خاتمةُ البحثِ ونتائجُهُ

ناقشنا في هذا البحثِ مسلّمةً علميّةً يستندُ إليها الدّارسونَ العربُ المحدثونَ في تفسيرِ الظّواهرِ اللغويّةِ وهي التّحليلُ المقطعيّ .

وقد انطلقَت هذه الدّراسةُ من أساسٍ علميٍّ يرى أنَّ توظيفَ التحليلِ المقطعيّ في تعليمِ اللغاتِ وفي معالجةِ بعضِ صعوباتِ النّطْقِ حقيقةٌ لا تُنكر ، ولكنَّ توظيفَ هذا التّحليلِ في تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ مطلقاً أمرٌ لا بدَّ من مراجعتِهِ والتوّقفِ عندَه ، فالتّحليلُ المقطعيُّ نفسُهُ لم يكنْ موضعَ تسليمٍ عند الدارسينَ الغربيّينَ أنفسِهم ، ثمَّ إنَّ الأخذ بتوظيفِ التّحليلِ المقطعيّ في تفسيرِ الظّواهرِ اللغويَّةِ لا بدَّ أنْ يراعيَ حقيقةً علميَّةً وهي أنَّهُ ليس كلُّ اللغاتِ مقطعيّةً ، ومنها اللغةُ العربيَّةُ التي لا يمثّلُ المقطعُ فيها مورفيماً أو جزءاً من الكلمةِ له وظيفةٌ صوتيَّةٌ أو صرفيّةٌ أو نحويّةٌ ، وهذا يعني أنَّ إدخاله في تفسيرِ الظواهرِ اللغويَّةِ العربيَّةِ لا يؤيدُهُ النظرُ في حقيقةِ هذه اللغةِ ، وهي أنَّها لغةٌ غيرُ مقطعيّةٍ .

وتبيّنَ أنَّ العلماءَ العربَ كانوا على معرفةٍ بالتحليلِ المقطعيّ ، فقد ظهرَ عند اللغويينَ حينَ درسوا أوزانَ الشعرِ وتقطيعَ البيتِ الشّعري ، وحينَ وقفوا عند مصطلحاتِ الأسبابِ والأوتادِ ، وعرفه الفلاسفةُ العربُ حينَ اطّلعوا على التّراثِ الفلسفيّ اليونانيّ ، بل تبيّنَ أنَّ ابنَ رشدٍ قد وقفَ عند مفهومِهِ القريبِ من الفهمِ الغربيّ الحديثِ ، ولم يكن التقسيمُ الذي أوردهُ بعيداً عمّا هو معروفٌ عند المحدثينَ .

ولكنَّ الثّابتَ عند هؤلاءِ وأولئكَ هو أنَّهم لم يوظّفوا هذا التّحليلَ في تفسيرِ الظّواهرِ اللغويّةِ العربيَّةِ ولعلَّ ذلك كان إدراكاً منهم أنَّ المقطعَ أو السّـــببَ والوتدَ ليسَ له وظيفةٌ في تكوينِ الكلمةِ العربيَّةِ .

وانطلاقاً من هذه الحقيقةِ سـعينا في هذا البحثِ إلى الوقوفِ عند المعالمِ الرئيسـةِ للتّحليلِ الصّـوتيّ للكلمةِ العربيّةِ ، ووقفنا عندَ ما عَدَدْناه أسـسـاً صـوتيّةً في التّحليلِ كانت مداخلَ لتفسـيرِ الظّواهرِ اللغويَّةِ العربيَّةِ عند العلماءِ العربِ .

ومراعاةً لمسـاحةِ البحثِ اقتصـرنا في هذه الدّارسـةِ على النّظرِ فيما دوّنه ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـــ) في كتابه : المنصف شرح تصريف المازني ، إذ وجدنا أنَّه أكّد الحقيقةَ الاشتقاقيّةَ للكلمةِ العربيَّةِ ، وأنَّ تحليلَ الكلمةِ العربيَّةِ صوتيّاً لا بدَّ أن يستندَ إلى معرفةِ الأصليّ والزّائدَ ، وأنَّ تحليلَ الكلمةِ تبعٌ لطريقةِ نطقِها ، والوقوفُ عندَ هذه المعالمِ محاولةٌ أوّليّةٌ لإحصـاءِ معالمِ التّحليلِ الصّـــوتيّ في التّراثِ اللغويّ العربيّ ، ومعرفةِ مداخلِ توظيفِ هذا التّحليلِ في تفســـيرِ الظّواهرِ اللغويَّةِ العربيَّةِ ، وإنْ كانت طبيعةُ الموضـوعِ تقتضـي استقراءً وتتبّعاً أوسـعَ وهو ما نأملُ القيامَ بِهِ في قابلِ الأيّامِ إن شاءَ اللهُ .

مصادر

ابن جني ، أبو الفتح عثمان . (٢٠٢٣). المنصف شرح تصريف المازني(ط .١) . دار ابن كثير، دمشق – بيروت

أ ابن رشد ، أبو الوليد. (١٩٣٨). تفسير ما بعد الطبيعة. (د.ط) . المطبعة الكاثولوكية ، بيروت

ابن فارس ، أبو الحسين . (١٩٦٣). *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . (ط . ١)* . مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد . (١٩٧٠). *مقاييس اللغة* . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة .

ابن منظور ، محمد بن مكرّم . (١٤١٤ هـ). لسان العرب . (د.ط) . دار صادر، بيروت .

أبو شعر ، عادل . (٢٠١٥). المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب. (ط. ١) . مركز تفسير للدراسات القرآنية ، الرياض

أنيس ، إبراهيم . (١٩٧٥). الأصوات اللغوية. (د.ط) . مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة .

بركة ، بسام . (١٩٨٨). علم الأصوات العام – أصوات اللغة العربية . (ط .١) . موكز الإنماء العربي ، بيروت .

البكوش ، الطيب. (١٩٩٢). *التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (ط.١)* . مطبعة جمهورية تونس ، تونس .

حسان ، تمام. (١٩٥٥). *مناهج البحث في اللغة . (ط . ١)* . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة

الحمد ، غانم قدوري. (٢٠٠٢). المدخل إلى علم أصوات العربية . (ط.١) . المجمع العلمي العراقي ، بغداد .

شاهين ، عبدالصبور محمد . (١٩٨٠). المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي .(ط.١) . مؤسسة الرسالة ، بيروت .

الصيغ ، عبدالعزيز. (١٩٩٨). المصطلح الصوتي في الدراسات العربية . (ط .١) . دار الفكر ، دمشق .

عمر ، أحمد مختار. (٢٠٠٦). دراسة الصوت اللغوي. (ط. ٥) . عالم الكتب، القاهرة

محمد ، علاء جبر. (٢٠٠٦). المدارس الصوتية عند العرب – النشأة والتطور , (ط .١) . دار الكتب العلمية ، بيروت

المسدي ، عبدالسلام . (٢٠٠٩). التفكير اللساني في الحضارة العربية. (ط.١) . دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت .

النعيمي ، حسام سعيد . (١٩٨٠). *أبحاث في أصوات العربية . (ط . ١)* . دار الشؤون الثقافية ، بغداد

abn jini , 'abu alfath euthman . (2023). almunsif sharh tasrif almazni(t .1) . dar aibn kathir, dimashq – bayrut a abn rushd , – 'abu alwalid. (1938). tafsir ma baed altabieati. (du.t) . almatbaeat alkathulukiat , bayrut

aibn faris , 'abu alhusayn . (1963). alsaahibiu fi fiqh allughat wasunan alearab fi kalamiha . (t . 1) . muasasat 'a. badran liltibaeat walnashri, bayrut

abn faris , 'abu alhusayn 'ahmad . (1970). maqayis allugha . matbaeat mustafaa

albabi alhalabii , alqahira .

abn manzur , muhamad bn mkrrm . (1414 ha). lisan alearab . (du.t) . dar sadir, bayrut .

'abu shaer , eadil . (2015). almustalahat alsawtiat fi alturath allughawii eind alearabi. (tu. 1) . markaz tafsir lildirasat alquraniat , alriyad

'anis , 'iibrahim . (1975). al'aswat allughawiata. (du.t) . maktabat al'iinjulu almisriat , alqahira .

barakat , basaam . (1988). eilm al'aswat aleami – 'aswat allughat alearabia . (t .1) . mukiz al'iinma' alearabii , bayrut .

albukush , altayib. (1992). altasrif alearabiu min khilal eilm al'aswat alhadith (ta.1) . matbaeat jumhuriat tunis , tunis .

hasaan , tamama. (1955). manahij albahth fi allugha . (t . 1) . maktabat al'anjilu almisriat , alqahira

alhamd , ghanim qaduwri. (2002). almadkhal 'iilaa eilm 'aswat alearabia . (ta.1) . almajmae aleilmiu aleiraqiu , baghdad .

shahin , eabdalsubur muhamad . (1980). almanhaj alsawtiu lilbinyat alearabiat – ruyat jadidat fi alsarf alearabii .(ta.1) . muasasat alrisalat , bayrut

. alsiyagh , eabdialeaziza. (1998). almustalah alsawtiu fi aldirasat alearabia . (t .1) . dar alfikr , dimashq . eumar ,

'ahmad mukhtar. (2006). dirasat alsawt allughwi. (ta. 5) . ealam alkutub, alqahira

muhamad , eala' jabra. (2006). almadaris alsawtiat eind alearab – alnash'at waltatawur , (t .1) . dar alkutub aleilmiat , bayrut –

almasdi , eabdalsalam . (2009). altafkir allisani fi alhadarat alearabiati. (ta.1) . dar alkitab aljadid almutahidat , bayrut . alnueaymiu , husam saeid . (1980). 'abhath fi 'aswat alearabia . (t . 1) . dar alshuwuwn althaqafiat , baghdad